مركز السلام للدراسات الاستراتيجية
PEACE CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

دراسة تحليلية بعنوان

تطورات حرب غزة : إسرائيل بين خطة الاحتلال الكامل للقطاع ومواقف الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

إعداد

د. أكرم حسام

رئيس مركز السلام للدراسات الاستراتيجية.

د. محمد بوبوش

أستاذ العلاقات الدولية بجامعة محمد الأول بوجدة-المغرب

تطورات حرب غزة : إسرائيل بين خطة الاحتلال الكامل للقطاع ومواقف الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية.

تقديم:

مع اقتراب حرب غزة من عامها الثاني، لا تزال إسرائيل تمارس أبشع جرائم القرن الحادي والعشرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك على مرأى ومسمع من العالم كله، مُتسلحة بعقيدة عسكرية متطرفة في أفكارها ومفاهيمها، وفي ظل قيادة سياسية تؤمن بنظرية القوة والهيمنة، غير عابئةً بالقانون الدولي وبمواقف الدول المعبرة عن المجتمع الدولي خاصة القوى الكبرى والمؤسسات الدولية المختلفة وعلى رأسها الأمم المتحدة. وقد كان ذلك الأمر دافعاً لتلك الدول والمؤسسات لتعبر عن مواقف قوية وإيجابية من هذه الحرب، التي أصبحت ضاغطة وبقوة على ما يمكن تسميته بالضمير العالمي، فهذا الضمير الذي تحرك في حالات مشابهة لوقف بعض الحروب العبثية في العالم بل ومحاسبة المسئولين عنها أمام المحاكم الدولية، يجد نفسه الآن أمام اختبار اخلاقي كبير، باتت فيه المواثيق والمعاهدات الدولية على المحك، فمن سيستطيع الدفاع عنها بعد الآن؟

حقاً الصورة العامة في غزة مخجلة للعالم كله، فكيف ستقف قيادات أوروبا والأكاديميين السياسيين من أوروبا والولايات المتحدة وما يسمى بدول العالم الحر المؤمنيين بالقانون الدولي وقيم الحرية والعدالة والليبرالية أمام أنفسهم وأمام طلابهم وأمام شعوبهم وأمام عائلاتهم التي تشاهد فظائع حرب غزة ومشاهد التجويع والحصار وأطفال يموتون من الجوع كل يوم، وعجائز ومرضى لايجدون الرعاية والعلاج والأدوية التي يحتاجونها، فهناك

أطفال لم تدخل مدارسها منذ عامين، وجامعات سويت بالأرض بما فيها من كتب ورسائل علمية وأبحاث ومختبرات ، حتى دور العبادة الإسلامية والمسيحية لم تسلم .
الحياة توقفت في غزة منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣م . فغزة التي يراها العالم اليوم لم يعد بها شيء قابل للحياة بالفعل، حولها الاحتلال لمعسكر لجوء كبير، يبحث عن طريقة للتخلص منه، إما بالقتل السريع عبر القصف او بالقتل البطيء عبر التجويع والحصار أو عبر التخلص منهم لخارج القطاع عبر سياسة التهجير القسري أو الطوعي.
أمام هذه الصورة القاتمة، تتخذ حكومة بنيامين نيتناهو قرار جديد بتطوير الحرب والإنتقال لفرض الاحتلال الكامل على قطاع غزة. إذن نحن أمام دولة تتحدى العالم كله، وتدفع حتى الدول التي كانت تناصرها على طول الخط لإتخاذ مواقف مضادة - بغض النظر عن مدى فاعليتها- وهي مواقف سياسية مهمة، قد تكون غير مسبوقة في علاقة إسرائيل بدول مثل بريطانيا وفرنسا ، فهذه الدول أعلنت أنها ستعترف بالدولة الفلسطينية في الاجتماع القادم للجمعية العامة للأمم المتحدة وانضمت ألمانيا بموقف جديد ، حيث أعلنت أنها ستعلق إرسال شحنات عسكرية لإسرائيل قد تستخدمها في الحرب على غزة.

من هنا نهدف في هذا التحليل لوضع القارىء أمام أخر التطورات السياسية والعسكرية في الحرب على غزة، بهدف بناء تصور لما يمكن أن يحدث خلال الأيام القادمة .

أولاً: خطة إعادة احتلال قطاع غزة:

أقرت الحكومة الإسرائيلية يوم الجمعة الموافق ٨ أغسطس ٢٠٢٥ خطة نتنياهو لاحتلال قطاع غزة بالكامل، وحسب الجدول الزمني الذي وضعه الكابنيت لاحتلال غزة فالعملية ستسغرق سنتان لإحكام السيطرة. وفيما يلي أبرز ملامح هذه الخطة:

الأهداف المعلنة:

- القضاء على حركة حماس.
- نزع السلاح والقضاء على العناصر المسلحة من حماس والفصائل الأخرى.
- تأمين إطلاق سراح جميع الرهائن.
- ضمان أن غزة "لن تشكل تهديداً لإسرائيل مرة أخرى".
- فرض السيطرة الأمنية الإسرائيلية.
- إنشاء إدارة مدنية بديلة لا تخضع لحماس ولا للسلطة الفلسطينية.

التنفيذ المحتمل للخطة:

- المرحلة الأولى (مدتها سبعة أشهر) ويتم فيها العمل وفق تكتيك تدريجي، يبدأ بتوجيه نداء لسكان المناطق المستهدفة (مدينة غزة) بالتحرك نحو الجنوب، ثمّ

فرض طوق أمني على مدينة غزة، ويليها تنفيذ عمليات اقتحام إضافية داخل التجمعات السكنية في وقت لاحق.

- تهجير سكان مدينة غزة من الشمال إلى الجنوب، وتبدأ الخطة باحتلال مدينة غزة عبر تهجير سكانها البالغ عددهم نحو مليون نسمة إلى الجنوب، ثم تطويق المدينة وتنفيذ عمليات توغل في التجمعات السكنية.
- تستمر المرحلة الأولى شهرين، تشمل على إعادة الانتشار، وتجهيز مستشفيات ومراكز توزيع، وإخلاء السكان، تليها عملية السيطرة على مدينة غزة لمدة ثلاثة أشهر، ثم السيطرة على مخيمات وسط القطاع لشهرين إضافيين".
- تعتبر المرحلة الأولى هي الأخطر لكون مدينة غزة تحتوي على ما يقدر بمليون فلسطيني حالياً، بالإضافة للمخاطر المحتملة التي سيتعرض لها سكان مدينة غزة سواء جراء القصف المباشر أو الحصار والتجويع أو حتى بفرض السماح لهم بالإنتقال لمناطق جديدة يقطعون فيها مسافات طويلة دون حماية أو غذاء أو مياة.
- **المرحلة الثانية** . وتشمل احتلال مخيمات اللاجئين وسط القطاع التي دُمرت أجزاء واسعة منها.
- ستسيطر القوات الإسرائيلية على مخيمات اللاجئين في وسط غزة والمناطق التي يُعتقد أن عناصر حماس تعمل من خلالها ، وأنه ربما يكون بها رهائن محتجزين فيها.
- **المرحلة الثالثة:** سيتم خلالها إنشاء نقاط مساعدات إضافية بالتعاون مع الولايات المتحدة في وسط وجنوب القطاع من أجل السيطرة على مسألة توزيع المساعدات على السكان خارج مناطق القتال.
- كما تعد المرحلة الثالثة هي الأخطر على مصر.تحديداً ، لأنها ستكون الأطول زمنياً وفيها سيتم الإبقاء على عدد كبير جداً من أهل غزة في معسكرات اعتقال تمهيداً لإبعادهم خارج القطاع وفق الخطط الموضوعة (الرئيس ترامب أعلن خلال الأيام الماضية أنه تم التواصل مع بعض الدول لقبول وصول واستقبال سكان من غزة إليها).
- أوضح رئيس أركان الجيش، إيال زامير، أن هذه الخطة تعتمد على ست فرق قتالية وأكثر من ٢٠٠ ألف جندي احتياط."مع الوضع في الإعتبار تمركز ٤ فرق عسكرية إسرائيلية والتي عملت منذ مارس ٢٠٢٥ على تنفيذ ما سمي بعملية "عربات جدعون".

ثانياً: تحليل الأهداف السياسية وراء خطة إعادة احتلال قطاع غزة وتداعياتها المختلفة

من الناحية القانونية:

بداية لابد أن نوضح أن قطاع غزة يعتبر وفق للقرارات الدولية ضمن الأراضي الفلسطينية المحتلة من جانب إسرائيل، لذلك فإن الحديث اليوم عن خطة احتلال للقطاع لا يغير في الأمر شيئاً من الناحية القانونية، حيث يمكن توصيفها بخطة إعادة احتلال أو خطة إعادة فرض السيطرة على الأراضي الواقعة تحت الإحتلال ، ورغم استخدام الكابينت الإسرائيلي لمفهوم " السيطرة " للتهرب من التبعات القانونية لمفهوم الإحتلال ، إلا أن هذا النقطة تعتبر شكلية فقط ، ولا تلغي مسئولية إسرائيل عما حدث في قطاع غزة منذ عام ١٩٦٧ وحتى ما قبلها لكون بعض الجرائم التي ارتكبها الجيش الإسرائيلي ومن ضمنها مذابح ترقى لمستوى جرائم الحرب لا تسقط بالتقادم. كما أنها لا تلغي أبداً مسئولية إسرائيل عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت ضد سكان غزة منذ السابع من اكتوبر ٢٠٢٣م وإلى اليوم، خاصة أن أغلب هذه الجرائم موثقة بعدسات الكاميرا وفي تقارير لمنظمات دولية وكذلك في قرارات لمحاكم دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية. هذه الخطة هي استمرار من جانب إسرائيل في تحدي القانون الدولي الذي يفرض عليها كدولة احتلال مسئولية تأمين السكان المدنيين بكل الوسائل.

وإذا وضعنا في الإعتبار ، أن ٨٧% من مساحة القطاع باتت بالفعل اليوم تحت الاحتلال الإسرائيلي أو تخضع لأوامر إخلاء ووفق معطيات الأمم المتحدة ، فإن أي توسع عسكري جديد ستكون له تداعيات كارثية على السكان وحياتهم قد تصل لمستوى جرائم الإبادة الممنهجة، وقد عبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن هذا الأمر في إحدى تصريحاته القوية حول ما يجري في غزة.

على مستوى السياسة الداخلية الإسرائيلية .

هي مجرد محاولة من نيتناهو لإبقاء حالة الحرب في غزة دون توقف ، لكونها الطريق الآمن لبقاءه أطول فترة ممكنة في الحكم، بما يجنبه التعرض للمحاسبة السياسية والقضائية سواء على نتائج الحرب أو تهم الفساد والملاحقة القضائية له، لذلك هو يريد كسب الوقت حتى يتجنب الإنتخابات الإسرائيلية المبكرة القادمة المقرر لها اكتوبر القادم ، بما يضمن له تجاوز هذه الإنتخابات والاستمرار في الحكومة.

مستقبل غزة.

فمن الواضح أنها تأتي استكمالاً للأهداف السياسية للحرب التي سبق وضعها منذ السابع من اكتوبر ، وتتمحور حول ما سمي باليوم التالي في غزة ، والذي تحول لشيء غامض وغير مفهوم للجميع، فماذا يريد أن يرى نينتاهو وإئتلافه الحاكم في غزة بعد اليوم التالي للحرب؟

نعتقد أن هذه الخطة ستعمل على ما يلي:

- استغلال قضية الرهائن كذريعة لإستمرار الحرب للإجهاز على ما تبقى من بنية تحتية في القطاع.
- جعل الحياة أكثر استحالة أمام سكان القطاع، لجعلهم يقبلون بالخروج من القطاع بأي وسيلة ولأي مكان.
- استغلال وجود حماس في القطاع لتبرير الاحتياج لسنوات عمل إضافية في القطاع تحت السيطرة العسكرية لقوات الإحتلال (ما يسمى جيوب حماس والمقاومة).
- تصفية القضية الفلسطينية وتفريغ القطاع من السكان تمهيداً لتنفيذ مخططات الاستيطان وضم القطاع إلى جانب الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية وإنهاء وضع الإحتلال بعد الحصول على اعترافات من دول مساندة لها على رأسها الولايات المتحدة.

الأمن الإقليمي .

من الواضح أن مفهوم " تغيير الشرق الأوسط" حاضراً في العقلية الاستراتيجية الإسرائيلية ، وحرب غزة وتصفية القضية الفلسطينية جزء من هذا التغيير ، الذي سيؤدي بلا شك لنتائج كارثية على مستقبل القضية الفسطينية التي ظلت لعقود حجر الزاوية في السياسات العربية تجاه إسرائيل ، لذلك فإن مستقبل الأمن الإقليمي والعلاقات العربية مع إسرائيل خاصة مصر والأردن وبعض دول الخليج ستكون على المحك ارتباطاً بقدرة إسرائيل على تحقيق أهداف هذه الجولة الجديدة من الحرب ، وفي هذا الإطار نشير للإحتمالات التالية:

- توتر سياسي محتمل بين إسرائيل من جانب ومصر والأردن من جانب أخر، حال تم المضي في سيناريو التهجير عبر الجانب المصري والأردني.
- ليس مستبعداً انتقال هذا التوتر السياسي لمستويات توتر وتصادم أكثر حدة، قد تخلقها ظروف معينة مثل دفع الفلسطينين لإقتحام الحدود مع مصر، أو باتجاه الأردن .

- الاستمرار في الضغط الإسرائيلي / الأمريكي على السعودية للتخلي عن موقفها المبدئي الذي وضعته للدخول في مسار التطبيع وهو إقامة دولة فلسطينية أو على الأقل البدء في مسار مضمون لقيام هذه الدولة.
- احتمالات تراجع محتملة في علاقات إسرائيل بتركيا قد تصل أيضاً لمستوى التوتر السياسي ، فتركيا ترفض التهجير وتصفية القضية الفلسطينية ولعل زيارة وزير الخارجية التركي للقاهرة في ٩ اغسطس الجاري ٢٠٢٥م ولقاءه بالمسئولين المصريين قد حمل رسائل بهذا المعنى، فمن الناحية الاستراتيجية ليس من مصلحة تركيا أن تتحول إسرائيل لقوة مهيمنة في المنطقة، لخشيتها من ارتداد ذلك على مصالحها في العالم العربي خاصة في سوريا والخليج ودول أخرى، علاوة على تداخلها مع السياسة التركية في دوائر مهمة مثل القوقاز وآسيا الوسطى .

ثالثاً: المجتمع الدولي والاتجاه للمواقف العقابية للسلوك الإسرائيلي :

كما سبق أن اسلفنا في مقدمة هذا التحليل، فإن كثيراً من الدول التي اعلنت انحيازاً مطلقاً لموقف إسرائيل بعد عملية طوفان الأقصى قد بدأت تغير من مواقفها تدريجياً نتيجة الإحراج الدولي لها والضغوط التي تمارسها دول كثيرة خاصة مصر والسعودية وتركيا وروسيا والصين وعدد من الدول العربية والإسلامية الفاعلة، فهذه الدول تعبر عن موقف مشترك رافض لاستمرار هذه الحرب، ويطالب باحترام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وتطالب هذه الدول بالعودة لصيغة حل الدولتين كصيغة ماسبة بل ووحيدة لوقف هذا الصراع واستعادة السلام العادل للمنطقة.

كما أن بعض هذه الدول وخاصة دول أوروبا قد وجدت نفسها أمام ضغط داخلي أمام ناخبيها ومن الشارع السياسي الأوروبي الذي يعبر عن رأيه الرافض لهذه الحرب من خلال المظاهرات في الشوارع الأوروبية وداخل الجامعات وفي الأوساط الأكاديمية والبحثية بل وفي اوسائط مجتمع المال والأعمال ولعل المظاهرات الأخيرة في استراليا بأعداد كبيرة كانت خير دليل على تحول ملحوظ في موقف واحدة من الدول التي قدمت دعماً كبيراً لموقف إسرائيل في بدايات هذه الحرب. يمكن بلورة هذه التحولات **فيما يلي:**

الاتجاه للإعتراف بالدولة الفلسطينية :

- اعتراف دول أوروبية مثل السويد (٢٠١٤)، وإسبانيا، أيرلندا، النرويج، وسلوفينيا (٢٠٢٤)، بالدولة الفلسطينية.

- أعلن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في خطوة غير مسبوقة يوم ٢٤ يوليو ٢٠٢٥ أن بلاده ستعترف رسميًا بدولة فلسطين خلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة المقررة في سبتمبر ٢٠٢٥.
- في ٢٩ يوليو ٢٠٢٥، أعلن الوزير الأول البريطاني "كير ستارمر" عن نية المملكة المتحدة الاعتراف رسميًا بالدولة الفلسطينية خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٢٥، بشرط عدم اتخاذ إسرائيل خطوات جوهرية لإنهاء الوضع في غزة، بما يشمل وقف إطلاق النار ومنع ضم الضفة الغربية. ويعتبر هذا الإعلان يمثل تحولًا ملحوظًا في السياسة الخارجية البريطانية، خاصة في ضوء التاريخ البريطاني المرتبط بوعد بلفور عام ١٩١٧، الذي مهد لإقامة كيان إسرائيلي في فلسطين.
- انضمت كندا وأستراليا، العضوان في مجموعة العشرين، إلى الدعوة للاعتراف بالدولة الفلسطينية.
- وقّعت دول أخرى على هذه الدعوة، وهي أندورا، فنلندا، أيسلندا، أيرلندا، لوكسمبورغ، مالطا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، سان مارينو، سلوفينيا، وإسبانيا. ومن بين هذه الدول، أعربت تسع دول لم تعترف بعد بفلسطين، وهي أندورا، أستراليا، فنلندا، لوكسمبورغ، مالطا، نيوزيلندا، البرتغال، وسان مارينو، عن "استعدادها أو اهتمامها الإيجابي" بالاعتراف بالدولة الفلسطينية.
- تعتزم كندا الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، المقرر عقدها في سبتمبر المقبل. وتأتي هذه الخطوة، التي تمثل تحولاً في موقف أوتاوا، ومع ذلك، فإن الاعتراف الكندي مشروط بعدة إصلاحات أساسية. من أبرز هذه الشروط التزامات السلطة الفلسطينية بإجراء إصلاحات شاملة في الحوكمة وتنظيم انتخابات عامة في عام ٢٠٢٦، مع التأكيد على عدم مشاركة حركة حماس فيها. بالإضافة إلى ذلك، تشترط كندا نزع سلاح الدولة الفلسطينية المستقبلية.
- بالنسبة لألمانيا، كان موقفها الأخير بوقف تصدير معدات عسكرية لإسرائيل كاشفاً عن تغيير في موقفها المنحاز لإسرائيل منذ السابع من اكتوبر ، ومعروف عن ألمانيا أن مواقفها الداعمة لإسرائيل تفوق ما تتبناه سياسة الاتحاد الأوروبي عمومًا أو دول أوروبية كبرى مثل فرنسا او بريطانيا لأسباب تاريخية معروفة (ترجع لحقبة الحرب العالمية الثانية) . وقبل زيارته لإسرائيل، أشار وزير الخارجية الألماني يوهان فاديفول في بيان إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة الأخير الذي عقد برعاية سعودية فرنسية بنيويورك بشأن حل الدولتين في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يكشف عن

"تزايد عزلة إسرائيل دوليًا". وأضاف يوم الخميس، ٣١ يوليو ٢٠٢٥، أن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، إلى جانب مساعي بعض الدول للاعتراف بدولة فلسطينية، تُسهم في تفاقم العزلة الدبلوماسية لإسرائيل. مؤكدا أن "الاعتراف بدولة فلسطينية ينبغي أن يكون في ختام" عملية التفاوض حول حل الدولتين. ولكنه أضاف أن "هذه العملية يجب أن تبدأ على الفور"، وأن "ألمانيا ستتحتم عليها أيضا معالجة أي خطوات أحادية". وأوضح أنه بالنسبة لألمانيا، يجب أن يكون الاعتراف بدولة فلسطينية نتيجة نهائية لعملية سياسية وليس إجراءً سابقاً لأوانه. وتسعى ألمانيا من وراء هذه التصريحات إلى تحقيق هدفين: تحذير إسرائيل من ضم الضفة الغربية بعد تصويت الكنيست على قرار غير ملزم بهذا الأمر، والثاني تخفيف الضغوط التي تتعرض لها في ظل عدم تحركها جديا إزاء الكارثة الإنسانية في غزة.

رابعاً: تقدير قيمة التحركات الدولية العقابية للسلوك الإسرائيلي:

من منظور القانون الدولي، يُعدّ الاعتراف بالدولة من طرف دولة عضو في الأمم المتحدة فعلًا سياديًا، يخضع لتقدير كل دولة على حدة، لكنه يكتسب أهمية خاصة إذا ما جاء من عضو دائم في مجلس الأمن. ويستند الفلسطينيون في مطالبهم للاعتراف إلى القرار ١٨١ الصادر عن الجمعية العامة سنة ١٩٤٧، وقرارات لاحقة تؤكد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. غير أن هذا الاعتراف، حتى وإن تحقق، لن يغير تلقائيًا من الوضع القانوني على الأرض ما لم يُرفق بإجراءات ملزمة لوقف الاحتلال الإسرائيلي.

وفقًا للقانون الدولي، وضعت اتفاقية مونتيفيديو عام ١٩٣٣ أربعة شروط للاعتراف بدولة ذات سيادة: عدد السكان الدائمين، وحدود محددة ، وحكومة فعالة ، والقدرة على إقامة علاقات دولية. معايير موضوعية لا تشمل اعتراف دول أخرى كشرط مسبق لوجود الدولة حقًا. بمعنى آخر، فإن وجود الدولة قانونيًا مستقل عن اعتراف الدول الأخرى بها. وفي مايو من عام ٢٠٢٤، أيّدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة مسعى فلسطينياً لصالح اعتبار فلسطين مؤهلة لعضوية كاملة في المنظمة الدولية، ودعت مجلس الأمن إلى "إعادة النظر في الأمر بشكل إيجابي". وقد حصل القرار على تأييد ١٤٣ دولة مقابل اعتراض ٩ فقط.

جدوى الاعتراف بالدولة الفلسطينية ومواقف الدول المؤثرة:

هناك من يجادل بالقول أن هذه التحركات الدولية للإعتراف بالدولة الفلسطينية في أغلبها رمزي ويفتقد للرغبة الحقيقية لتحويلها لسلوك عقابي حقيقي ضد إسرائيل، وهذا التقدير له قدر كبير من الصحة، فوجود الولايات المتحدة كداعم مطلق لإسرائيل يقف حجر عثرة حقيقي أمام ترجمة هذه المواقف لقرارات دولية ملزمة عبر مجلس الأمن أو تحويلها

لقرارات وطنية من حكومات هذه الدول بفرض عقوبات اقتصادية أو ضغوط وإجراءات دبلوماسية عقابية.

مع ذلك تظل هذه المواقف نقطة ايجابية يمكن للدول العربية الفاعلة البناء عليها لما هو أفضل ، خاصة وأن مصالح أغلب هذه الدول تتقاطع مع مصالح الدول العربية الراغبة في تحقيق الاستقرار الاقليمي ، كما تتوافق المواقف السياسية بشأن حل الدولتين كصيغة دولية متفق عليها ، فالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي واليابان والهند وكل الدول الكبرى في النظام الدولي توافق على صيغة حل الدولتين، لكن علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة هو ما يجعلها تحيد عن طريق الحق وتحاول إمساك العصا من المنتصف والإكتفاء بمواقف سياسية فقط.

أهمية التركيز على الموقف الفرنسي :

تتميز سياسة فرنسا تجاه القضية الفلسطينية بمحاولة تحقيق توازن بين دعم حل الدولتين واستمرار العلاقات مع إسرائيل، ولذلك فإن مواقفها الأخير يعتبر مهم فرنسا، باعتبارها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن، وتمتلك وزنًا معنويًا وسياسيًا كبيرًا في منظومة الأمم المتحدة. وعلى الرغم من مواقفها السابقة التي اتسمت بالتوازن النسبي تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فإن هذا الاعتراف المرتقب يكرّس تحولًا واضحًا في نهجها التقليدي. فوفق ما ورد في تصريح ماكرون، فإن الاعتراف يأتي "وفاءً بالتزام فرنسا التاريخي تجاه سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط"، مما يعكس رغبة في إعادة التموضع كفاعل دبلوماسي مستقل عن الضغوط الأطلسية والإسرائيلية.

تاريخيًا، دعمت فرنسا حل الدولتين، لكنها كانت تتردد في الاعتراف الأحادي بدولة فلسطين، مشروطةً ذلك بالمفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. في فبراير ٢٠٢٤، أشار ماكرون إلى أن الاعتراف بدولة فلسطين "ليس من المحرمات"، مما أعطى إشارة مبكرة إلى تغير في السياسة الفرنسية. إعلان يوليو ٢٠٢٥ جاء في سياق متسارع، مدفوعًا بالعدوان الإسرائيلي المستمر على غزة، الذي أدى إلى أكثر من ٢٠٣ آلاف شهيد فلسطيني، معظمهم من الأطفال والنساء، وتفاقم الأزمة الإنسانية، بما في ذلك المجاعة في القطاع. هذا الوضع عزز الضغوط الدولية والداخلية على فرنسا لاتخاذ موقف أكثر حسمًا.

أهمية التركيز على موقف بريطانيا:

كما سبق أن ذكرنا أن موقف بريطانيا له دلاله تاريخية واضحة وقد تحدث عنها وزير الخارجية البريطاني ، خلال تعقيبه على إعلانه (الثلاثاء ٢٩ يوليو)، وكان ستارمر قد تحدث عن أربعة شروط على إسرائيل تنفيذها لوقفه مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، شملت

"وقف إطلاق النار بينها وحركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس) في غزة، واتخاذ خطوات جوهرية للسماح بدخول مزيد من المساعدات إلى القطاع، وإعلاناً إسرائيلياً واضحاً بعدم ضم الضفة الغربية، فضلاً عن التزام تل أبيب عملية سلام طويلة الأمد تفضي إلى حل الدولتين تتعايشان بسلام مع بعضهما بعضاً".

الاعتراف البريطاني قد يعزز مكانة السلطة الفلسطينية دوليًا، خاصة في ظل الجهود الدبلوماسية التي بدأتها منذ ٢٠٠٩ لكسب الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧. ومع ذلك، فإن الاعتراف لن يغير الوضع الميداني بشكل فوري، حيث يظل "حق العودة" ومسألة القدس الشرقية ومعضلة المستوطنات قضايا تتطلب مفاوضات مباشرة مع إسرائيل.

على مستوى العلاقات بين لندن وتل أبيب، لا يزال من غير الواضح تأثير الخطوة البريطانية على العلاقات الوثيقة بين البلدين، خصوصاً في مجالات الاستخبارات والأمن، بما في ذلك سلاسل التوريد المتعلقة بالدفاع. وقد رفضت المملكة المتحدة الانتقادات التي وُجهت إليها بشأن مكافأتها لحركة "حماس" من خلال خطط للاعتراف بدولة فلسطينية، مشددة على أن ذلك يعتمد على قيام إسرائيل بخطوات لتحسين الظروف في قطاع غزة وتحقيق السلام. كما طالب وزير الخارجية البريطاني "ديفيد لامي" بمحاسبة الجنود الإسرائيليين المسؤولين عن استهداف طالبي المساعدات الإنسانية في غزة، ويصف الوضع هناك بالميؤوس منه للمدنيين والأسرى.

من جهة أخرى، فإن الاعتراف البريطاني قد ينعكس على اتفاقاتها مع الدولة العبرية.على سبيل المثال، إذا كان أحد جوانب التجارة يدعم إسرائيل أو يساهم في انتهاكها لحقوق دولة فلسطين، فعلى الدولة المعترفة بفلسطين وقف هذا النشاط التجاري. كما أن هذا الاعتراف يوفر أرضية لزيادة الضغط من المجتمع المدني والمشرعين في الدولة المعترفة لتعديل السياسات بما يتماشى مع متطلبات أخرى. وعلى الرغم من أن الدولة المعترفة بفلسطين ليست ملزمة بقطع كل التعاملات التجارية مع إسرائيل، فإن استيراد المنتجات الزراعية من مستوطنات في الأراضي المحتلة يُعتبر غير قانوني وفقاً لحكم استشاري أصدرته محكمة العدل الدولية العام ٢٠٢٤، والذي أكد أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية ينتهك حظر الاستيلاء على الأراضي.

في سياق العلاقات بين واشنطن ولندن، جاءت خطوة رئيس الوزراء البريطاني في وقت يسعى فيه "ستارمر" إلى تعزيز العلاقات مع الرئيس "دونالد ترمب"، حيث التقيا الإثنين ٢٨ يوليو ٢٠٢٥ في اسكتلندا. ومع ذلك، أفاد "ترمب" بأنهما لم يتناقشا بشأن خطة بريطانيا للاعتراف بدولة فلسطينية. وعند سؤاله عن توافقه مع موقف "ستارمر" الذي يعتبر أن الاعتراف بدولة فلسطينية خطوة نحو تحقيق السلام الدائم، أجاب "ترمب"

قائلاً: "لا أمانع في أن يتخذ موقفاً. أنا أركز على إطعام الناس الآن... فهذا هو الأمر الأهم. هناك العديد من الجوعى". ولكن خلال عودته إلى الولايات المتحدة قبل يومين، قال الرئيس الأمريكي إن الاعتراف بدولة فلسطينية سيعتبر مكافأة لـ"حماس".

أهمية الضغط بقوة على الموقف الأمريكي :

يعتبر موقف الولايات المتحدة محدد مهم لإنجاح مسار الضغط الدولي لوقف هذه الحرب والإنتقال للمسار السياسي الذي يفضي لحل الدولتين، خاصة وأن صيغة حل الدولتين كانت من ضمن المبادىء التي وافقت عليها الإدارات الأمريكية السابقة بل ودعت إليها في أكثر من مناسبة. وعلينا الاعتراف أن الولايات المتحدة تحت حكم ترامب انحازت بشكل كامل للرؤية الإسرائيلية، ولعل حديث ترامب عن خطة إعمار غزة من منطق عقاري اقتصادي بحت قد أغفل عن عمد أو جهل ما لهذه القضية من تبعات تاريخية وسياسية واجتماعية ودينية معقدة ، ووضع الموقف الأمريكي في مربع واحد مع الموقف الإسرائيلي.
والآن الضغط الدولي والدبلوماسي على واشنطن بات مطلوباً خاصة من الأطراف العربية المؤثرة خاصة في الجانب المالي والاقتصادي الذي يفهمه ترامب جيداً ، وهناك تعويل بالفعل على موقف السعودية والإمارات في هذا الإتجاه .
اتخذت الولايات المتحدة مواقف مناوءة لكل التحركات الدولية العقابية لإسرائيل تجلى ذلك في عدة مواقف أخرها مقاطعتها لمؤتمر نيويورك للأعتراف بحل الدولتين الذي نظمته السعودية وفرنسا . فبعد أيام من محاولة "ترمب" التقليل من أهمية موقف نظيره الفرنسي "إيمانويل ماكرون"، مؤكداً أن اعتراف باريس بدولة فلسطينية ليس له قيمة، عجز الرئيس الأميركي عن إخفاء استيائه من انضمام كندا والمملكة المتحدة إلى موقف فرنسا.
كما يشار إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية أصدرت بياناً يوم الخميس ٣١ يوليو٢٠٢٥ أعلنت فيه عن فرض عقوبات على مسؤولين من السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، متهمةً كلاً منهما بمحاولات اتخاذ خطوات لتدويل صراعهما مع إسرائيل.

خامساً: تحديات وقف الحرب الحالية وإنجاح الضغوط الدولية للعودة لمسار حل الدولتين:

- **الردود الإسرائيلية على المواقف المناهضة لها.** لم تتوانى إسرائيل عن مهاجمة أي دولة تتخذ سلوك عدائي او حتى معارض لها في هذه الحرب ، وقد برز ذلك في تهديدات إسرائيلية بردود مثل إغلاق القنصلية الفرنسية في القدس. حيث أثار القرار غضب الحكومة الإسرائيلية، ووصفه نتنياهو بأنه "مكافأة للإرهاب" وتهديد

وجودي لإسرائيل، معتبرًا أن الدولة الفلسطينية ستكون "دولة حماس". كما اقترح اليمين الإسرائيلي ردودًا مثل ضم الضفة الغربية، إغلاق القنصلية الفرنسية في القدس، وتشجيع هجرة اليهود الفرنسيين إلى إسرائيل.

- **شروط الاعتراف الفرنسي**: تعتبر شروط الاعتراف الفرنسية ذات طبيعة معقدة، حيث ترتبط بمواقف إقليمية، خصوصاً من خلال الربط بين الاعتراف واعتراف بعض الدول العربية، مثل السعودية، بإسرائيل. مما يجعل هذا الاعتراف بمثابة أداة دبلوماسية مؤقتة بدلاً من كونه قراراً نهائياً مستقلاً. ويعكس هذا الشرط جهود فرنسا في تحقيق توازن بين دعم القضية الفلسطينية والحفاظ على علاقات جيدة مع إسرائيل والمجتمع الدولي.
- **الواقع الافتراضي لحل الدولتين على الأرض قانونياً وعملياً**: حسب القانون الدولي فإن تعريف الدولة يجب أن يستوفي لعدد من الشروط والمعايير المهمة: عنصر الشعب، الأرض التابعة للدولة، والممارسة الفعالة لسلطة الدولة. وبالنسبة لفلسطين، فهناك تباين في المواقف بشأن ما إذا كانت الحكومة تحت سلطة الرئيس محمود عباس قادرة على ممارسة سلطة الدولة بما فيه الكفاية. فالحكومة الفلسطينية ليس لديها أي تأثير يذكر على قطاع غزة. لأن غزة تخضع لسيطر حركة حماس. يضاف إلى ذلك أن سياسة الاحتلال الإسرائيلي تقيد قدرة الحكومة على التحرك في مجالات كثيرة. علاوة على رفض نيتناهو تسليم قطاع غزة للسلطة الفلسطينية أيضاً. وفقًا للقانون الدولي كما يُفهم في فرنسا، فإن صفة الدولة تتطلب إقليمًا، وسكانًا، وسلطة فعالة لإدارة كلاهما"، ويعتقد أنه "من الصعب الادعاء بأن هذه الشروط متوفرة في الوضع الحالي للأمور في حالة فلسطين. لذا، فإن 'الاعتراف بدولة فلسطينية' يُعتبر فعليًا اعترافًا بواقع افتراضي، إذا جاز لنا استخدام هذا التناقض". من الصعب الادعاء بأن هذه الشروط متوفرة في الحالة الراهنة بالنسبة لفلسطين. إن "الاعتراف بدولة فلسطينية" يعني في الواقع الاعتراف بواقع افتراضي، إن جاز لنا أن نستخدم هذا التناقض. من الناحية السياسية، كانت الدبلوماسية الفرنسية حتى الآن تعتبر أن الاعتراف الهام حقًا بدولة فلسطينية سيكون من جانب إسرائيل نفسها؛ لذا يجب أن ينشأ دولة فلسطينية قابلة للحياة من خلال حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين، دون أن تهدد أمن إسرائيل. كما يبدو الواقع الحالي في الميدان أقل احتمالاً لإحياء حل الدولتين، ويميل بشكل أكبر نحو تأكيد واقع الدولة الواحدة. فالحرب التي تشنها إسرائيل على غزة تمهد للعودة إلى السيطرة الإسرائيلية المباشرة، بالإضافة إلى الاستيطان في الأراضي، وقد تؤدي إلى تهجير الفلسطينيين منها. أما في الضفة الغربية، فقد زاد المستوطنون الإسرائيليون

من اعتداءاتهم، بدعم من قوات الأمن الإسرائيلية، مما أسفر عن تفريغ العديد من التجمعات الفلسطينية، في محاولة لتجهيز الأرض لضم إسرائيلي محتمل.

- **غياب إجماع أوروبي:** رغم التحرك الفرنسي. والبريطاني والذي سبقهما تحركات من دول أوروبية مثل إسبانيا، أيرلندا، النرويج وسلوفينيا للاعتراف بفلسطين في عام ٢٠٢٤، إلا أنه يبقى الموقف الأوروبي غير موحد؛ حيث أكدت برلين أنها لا تخطط لاتخاذ خطوة مماثلة في المستقبل القريب. و يرى ماريان دوريس، مستشار السياسة الخارجية في المفوضية الأوروبية، أن "الاعتراف" وحده لا يكفي لإحداث تغيير في الواقع الجيوسياسي، إذ يعتبر أن بعض هذه التحركات تأتي بطابع رمزي وتهدف إلى استمالة الجاليات المهاجرة أو الناخبين النشطين. وأشار إلى أن السياسات الأوروبية ما زالت تخضع لمعايير مزدوجة، لافتًا إلى أن بعض الدول الأوروبية ستعتمد موقف "الحياد الآمن"، مكتفية بالدعوة إلى وقف إطلاق النار في غزة دون اتجاه للاعتراف الرسمي. وأوضح دوريس أن مواقف الدول تتأثر بعقلياتها السياسية وظروفها الداخلية، وأحيانًا تكون مرتبطة بالاعتبارات الانتخابية، مشيرًا إلى أن المفوضية والاتحاد الأوروبي ليس لديهما صلاحية الاعتراف بالدول بالنيابة عن الدول الأعضاء، إذ تُعدّ هذه المسألة من الاختصاصات السيادية لكل دولة على حدة.
- **المعارضة الداخلية من الدول التي أعلنت النيه للإعتراف بفلسطين** . ففي فرنسا، واجه القرار انتقادات حادة، حيث اعتبرت زعيمة اليمين المتطرف، مارين لوبان، أن "الاعتراف بالدولة الفلسطينية اليوم يعني الاعتراف بدولة حماس، ومن ثم دولة إرهابية". كما يُعتبر المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية في فرنسا، مع بعض السياسيين الفرنسيين من التيارات المحافظة واليمينية المتطرفة، من المعارضين لإعلان الرئيس ماكرون. وقد اعتبرت هذه الجماعة اليهودية في بيانٍ لها أن الاعتراف بفلسطين يُعدّ "فشلاً أخلاقياً وخطأً دبلوماسياً وسياسياً". كما يواجه الاعتراف البريطاني تحديات داخلية مماثلة، حيث عارض قرابة ٤٠ عضوًا من مجلس اللوردات هذا القرار، معتبرين أنه قد يخالف القانون الدولي بسبب التشكيك في استيفاء فلسطين لشروط الدولة وفق اتفاقية مونتيفيديو (إقليم محدد، سكان دائمون، حكومة فعالة، والقدرة على إقامة علاقات مع دول أخرى). ومع ذلك، رد وزير الأعمال البريطاني "غاريث توماس" بأن الاعتراف هو "قرار سياسي" يتماشى مع المعايير الدولية، مشيرًا إلى أن أكثر من ١٤٠ دولة قد اعترفت بفلسطين بالفعل.
- **تمسك حماس غير المبرر بالسلطة والحكم .** لا تزال حماس تلعب دور غير مفهوم في هذا المسار، فهي من ناحية تقوم بعمليات تصنف ضمن أعمال المقاومة في القانون الدولي، لكن سلوكها السياسي والإعلامي عليه الكثير من علامات الإستفهام

التي جعلت البعض يهاجمها بالتماهي مع الموقف الإسرائيلي وأهدافه، فورقة الرهائن باتت محروقة، مع ذلك تتمسك بها حماس رغم علمها أن إسرائيل تتخذها ذريعة لتدمير القطاع وتهجير سكانه وإسرائيل مستعدة منذ البداية للتضحية بهم من أجل أهدافها السياسية والاستراتيجية في غزة والمنطقة بشكل أوسع ضمن لعبة تغيير شكل المنطقة والشرق الأوسط التي تحدث عنها نيتناهو أكثر من مرة، كما جاء موقفها بتسريب فيديو لأحد الرهائن في حالة صحية سيئة في وقت خاطىء تماماً عقب مؤتمر نيوويورك الذي حشد زخم دولي كبير لصالح الاعتراف بحل الدولتين، مما اضطر دول مثل فرنسا للتراجع قليلاً وتعيد اطلاق تصريحات مؤيدة لإسرائيل بخصوص الرهائن . أيضاً جاءت تصريحات قادتها المهاجمة لمصر لتثير علامات استفهام أخرى ، فلمصلحة من تريد حماس أن تحمل مصر مسئولية عدم إدخال المساعدات لغزة ، رغم علمها التام أن إسرائيل هي من تسيطر على القطاع من الجانب الفلسطيني وهي من تمنع دخول المساعدات، رغم تكدس الشاحنات في الجانب المصري. كما جاءت تحركات الحركة الاسلامية في إسرائيل والدعوة لمظاهرات وقفت خلفها تيارات الإخوان المسلمين في بعض الدول والعواصم ضد مصر والأردن والمطالبة بمحاصرة السفارات المصرية والأردنية بالخارج وتعريض حياة الدبلوماسيين للخطر لتكشف عن علامات استفهام إضافية حول فكر هذه الجماعات ونظرتها الضيقة للأمور، وعدم الإهتمام بما يعانيه الشعب الفلسطيني من ويلات الحرب، بل وصل البعض بأحدهم أن برر احتلال سيناء من جانب إسرائيل على انه ضرورة لإدخال المساعدات لغزة ، في منطق مقلوب ومعكوس لا يمكن أن يفهمه أي عاقل وطني مخلص لقضيته أولاً قبل أي شيء أخر.

الخلاصة:

نخرج من هذا المقال التحليلي لعدد من الخلاصات أهمها ما يلي:

١. **لحظة تاريخية.** ما من شك أن القضية الفلسطينية ومستقبل قطاع غزة والضفة الغربية أمام لحظة تاريخية مهمة تتحدد معها مصائر الشعب الفلسطيني، فاليمين الإسرائيلي الحالي وبإطلاق عملية اعادة احتلال غزة ينقلب على كل التفاهمات والاتفاقيات وأطر الحل السابق طرحها في اوسلو ومدريد وغيرها ، كما ينقلب على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

٢. **خطة احتلال غزة وسيناريو التهجير.** إن العملية التي تم إقرارها من الكابينيت الإسرائيلي مساء يوم ٨ اغسطس ٢٠٢٥م (خطة احتلال غزة) والتي ستبدأ من مدينة غزة شمالاً وتتجه نحو مناطق الوسط ومنها لمناطق الجنوب، ستدفع أمامها سكان غزة نحو الجنوب، لتكديس السكان في منطقة محاصرة كمعسكرات الاعتقال النازية، تمهيداً لدفعهم نحو سيناء أو البحث لهم عن دول تستقبلهم، تحقيقاً لرؤية التيار الحالي في إسرائيل والذي لا يعترف للفلسطينيين بأي حقوق ويرفض حتى صيغة حل الدولتين، ويستدعي مفاهيم توارتية تعزز من السيطرة الإسرائيلية على مزيد من الأراضي المحيطة بها بما فيها أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

٣. **فخ طوفان الأقصى.** من الواضح مع تكشف الكثير من المواقف ، بما فيها موقف حماس نفسها أن اليمين الإسرائيلي الحاكم والمتحالف مع الحركة الدينية التوارتية قد استغل خطأ طوفان الأقصى وربما كان من ضمن ترتيباته المخطط لها بالغرف المغلقة ليحول مسار الحرب في غزة ومع الفلسطينيين لمعركة وجود لا تقبل القسمة على أثنين، فلم يعد يستمع لمنطق الحلول الوسط، ومن بينها حل الدولتين، مغتراً في ذلك بقوته العسكرية المدعومة من الولايات المتحدة ودول أخرى ، ومتسغلاً لحالة الضعف الإقليمي في النظام العربي ، ومستغلاً للفرقة الداخلية التي يغذيها داخل المحيط العربي المحيط به، وشاهدناه في سوريا مع الدروز ، وفي فلسطين بين حماس والسلطة الفلسطينية ، وفي لبنان أيضا بالدفع نحو حرب أهلية جديدة.

٤. **رغم قتامة المشهد** ، لا يزال هناك تعويل على المجتمع الدولي ليتحرك بفاعلية لإشعار إسرائيل بأنها باتت تخسر تعاطف العالم معها، وأنها بذلك تدفع نفسها نحو العزلة الدولية، على الأقل على مستوى القيم والمبادىء الديمقراطية التي كانت محل اتفاق بين الغرب وإسرائيل لسنوات وعقود مضت، فكان الحديث الغربي عن إسرائيل واحة الديمقراطية في المنطقة العربية.

٥. **عربياً:** هناك فرصة لإعادة إحياء الدينامية العربية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، من خلال موقف جماعي عربي قوي يُشعر إسرائيل والولايات المتحدة أن مسار السلام والتطبيع المأمول توسيعه مستقبلاً أصبح في خطر حقيقي ، حال لم يتم الاعتراف للفلسطينيين بدولتهم المستقلة.

٦. **على مستوى مراكز الفكر** . هناك حاجة ضرورية لإدارة حوار صريح وشفاف مع النفس من خلال المنتديات ومراكز الفكر العربية حول جدوى وجود جماعات دون الدولة في ظل السلطة الوطنية المعترف بها، فإزدواجية السلطة هي كارثة الكوارث في النظم السياسية، فما بالنا بأن يكون هناك أكثر من فاعل يحتكر السلاح وله استقلاليه في القرار السياسي والعسكري للدولة، ولذلك كانت الرؤية المصرية سباقة في بعدها الاستراتيجي عندما تمسكت على طول الخط بدعم المؤسسات الوطنية في مراحل الانتقال، لكونها القادرة على النجاة بسفينة الأوطان لبر الأمان.